سؤال الهوية والتنمية الجهوية: جهة كلميم وادنون نموذجا

Question of Identity and Regional development: the region of Guelmim example

رشيدة بوشتى، باحثة بالدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

ملخص: انطلقنا في هاته الدراسة من إشكالية أساسية تهم أهمية العناصر الثقافية في خلق تنمية جهوية، حيث يشكل الانتماء اللغوي والقبلي، ومعيار التقطيع الترابي آلية أساسية لخلق جهات متجانسة مجاليا وثقافيا. معتمدين على عدة منهجية تجمع بين التحليل الكيفي الوصفي للوثائق والبحث البيبليوغرافي والدراسة الميدانية الكمية باستعمال أداة الاستمارة وبرنامج تحليل المعطيات SPSS، بعينة احتمالية شملت 120 أسرة وزعت على الجماعة الحضرية كلميم، والجماعة القروية أسرير، والجماعة القروية تغجيجت، والجماعة القروية أباينو.

وخلصنا إلى أن التصور الأنجع لسياسة جهوية فعالة، كما تبنتها تجارب الدول المتقدمة تتطلب الانطلاق من المعطى الميداني والواقعي، الذي يتطلب وضع الإنسان في مبتدى ومنتهى التدبير الإداري والمجالي، من خلال الإدماج المنتج لعناصر الوجود المحلية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك لغة وثقافة الوسط وإرثه التاريخي ومميزاته وموارده الطبيعية، ودعم انخراطه في خلق دينامية اجتماعية تنموية محلية.

الكلمات المفتاحية: الجهوية، الهوية، التنمية، الجهة، الانتماء، المجال، اللامركزية، التقطيع الترابي، اللغة.

ABSTRACT: In this research, I have started from a fundamental problematique which is the importance of cultural elements in creating regional development, Where the linguistic and tribal affiliation, and The territorial division standard constitute an essential mechanism for the creation of homogeneous areas both regionally and culturally. Based on several approaches combining qualitative descriptive analysis of documents, Bibliographic Research and quantitative field study using the form and the data analysis program (SPSS) with a Probability sample of 120 families were distributed to the urban community of Guelmim, the rural Community of Asrir, the rural Community of Taghgigt and the rural Community of Abayno. I concluded that the most effective perception of an effective regional policy as adopted by developed countries, Requires a starting from the field and realistic facts which requires to put humans in the center of the administrative and territorial measure through the productive integration of local components at the social and economic level, including the language and the culture of the area, its historical heritage, its characteristics and natural resources, and support its involvement in creating a local and social development dynamic.

Keywords: Regionalization, identity, development, organization, affiliation, field, decentralization, territorial fragmentation, language.

مقدمة:

إن مقومات التنمية الجهوية متعددة ومختلفة، حيث نجد المقوم الاقتصادي والجغرافي إضافة إلى المقوم الاجتماعي والثقافي الذي لم يلقى الأهمية التي يستحقها، على اعتبار أنه مكون أساسي تظل فيه الجهة ممتلكة لحقها في ممارسة الاختلاف، والتميز في حاجياتها حسب أولوياتها واهتماماتها.

فالجهة بهذا المعنى ليست مجرد امتداد مادي، بل هي شخصية ثقافية تأسست عبر التاريخ تمتلك هوية وكيان، وترتبط بإطار جغرافي يميزها عن باقي الجهات، من هنا جاءت ضرورة اختيارنا لموضوع الثقافة المحلية كقاطرة للتنمية الجهوية فدراستنا لموضوع الهوية والثقافة ليس من باب الترف الفكري، وإنما لتسليط الضوء على دور المؤثرات التاريخية الثقافية، والطبيعية منها لفهم طبيعة الخصوصية الثقافية بالجهة، وإلى أي حد استطاعت أن تخلق إحساسا بالانتماء الهوياتي للمجال المدروس، ومن ثم استثمارها لتحقيق تنمية جهوية، على اعتبار أن التجارب الجهوية الناجحة اعتمدت على المعيار الثقافي (النموذج الإسباني) في انسجامه مع الإطار الطبيعي المشكل له.

مشكلة الدراسة:

يتعدد المتدخلين وكذا المجالات العلمية المهتمة بدراسة تيمة التنمية، لكن هذه الميادين البحثية تقلل من شأن العناصر الثقافية المشكلة للهوية المحلية وأهميتها الجوهرية في خلق تنمية تجيب عن الإشكالات التي تعيشها الساكنة المحلية، بدل تلك المتجسدة في مشاريع منزلة فوقيا من طرف المركز، ومنها بلورنا إشكاليتنا كالتالي بداية فالسؤال الإشكالي للموضوع: كيف يمكن جعل الثقافة ومن خلالها الهوية المحلية آلية ومدخل لتنزيل الجهوية المتقدمة ومن تمة تحقيق تنمية محلية؟.

كما يمكننا طرح بعض الإشكالات الفرعية لتوضيح وتسليط الضوء على بعض العناصر الجزئية المشكلة لموضوع البحث.

-ما هو تأثير الأبعاد الاجتماعية والثقافية في تفعيل الجهوية؟

-هل استطاعت التقطيعات الترابية التي عرفها المجال الحفاظ على المقومات المشكلة لشخصية المجال المدروس، أم ساهمت في اندثارها؟

-هل أخذت بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية لوادنون في التقطيعات الترابية والإعداد لمشروع الجهوية الموسعة؟

-هل يمكن اعتبار التعدد اللغوي والقبلي الذي يعرفه المجال المدروس خصوصية ثقافية ميزت شخصية المجال أم أنه عنصر ساهم في خلق أزمة هوية بالمجال؟

المحور الأول. أهمية البحث وإجراءاته المنهجية والنظرية:

أولا. أهمية البحث:

جاءت أهمية الاشتغال على الإشكال أعلاه في سياق مرتبط بالخطاب الملكي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية المؤرخ بثالث يناير (2010) لتقديم اقتراحات من أجل إرساء جهوية ذات جوهر ديمقراطي (اللجنة الاستشارية للجهوية، 2010، ص5) إضافة إلى دستور سنة

2011، وفي نقاش حول الجهوية الموسعة، وأهمية المعيار الثقافي في تدبير المجال الترابي الجهوي، حيث طرح إشكال هل سيبقى نقاش الجهوية وتدبير المجال الترابي مقصورا على الإجراء القانوني والإداري، أم أنه سيستحضر الأبعاد والعوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية، فكل من الخطاب الملكي والدستور أكدا على أهمية أخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي واللغوي كمدخل من أهم مداخل التنمية في سياق مشروع الجهوية الموسعة.

ثانيا. عينة البحث:

لتناول الموضوع ميدانيا قمنا باختيار عشوائي لأربع وحدات مجالية وهي الجماعة الحضرية كلميم، والجماعة القروية أسرير، والجماعة القروية تغجييجت، والجماعة القروية أباينو، فيما بعد حددنا حجم إطار المعاينة للوحدات التي سيجرى عليها البحث والتي ستقدر ب 120 أسرة موزعة على الجماعات المدروسة منها الساكنة المحلية والفاعلين الإجتماعيين والسياسيين.

ثالثا. مفاهيم البحث الأساسية:

1.مفهوم الهوية: شهد مفهوم الهوية انتشارا واسعا ابتدءا من التسعينات وكان يشير المفهوم إلى ظواهر معينة كالصراعات الإثنية، والأدوار الاجتماعية، أو ثقافة المجموعة أو للتعبير عن الهوية الشخصية حيث أمكننا التمييز بين الهوية الجماعية والاجتماعية وكذا الشخصية، فالهوية الجماعية هوية للقوميات والأقليات الثقافية، الدينية والإثنية، لكن منذ الثمانينات تجاوز الأنتربولوجيين الرؤية الماهوية التي تعتبر الثقافات مغلقة على ذاتها وثابتة على مر الزمن(كتورة جورج، 2009، ص1108-1111).

"الهوية مشتقة من الضمير "هو"للتعبير عن شخصية المرء واتجاهاته وطابعه القومي، وانتمائه الاجتماعي والثقافي والحضاري والسياسي إلى الجماعة التي يعيش فيها"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص7). "الهوية تعني الإحساس الواعي بتفرد الفرد والتضامن مع الجماعة وقيمها، ومنها عمليات تقع في مركز الشخصية وفي مركز ثقافته الاجتماعية"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص11).

ومن أهم أشكال الهوية نجد "الهوية الثقافية" وهي مفهوم دينامي، لأن الهوية ما هي إلا نوع من التأكيد الثقافي للذات، كما تشير الهوية الثقافية إلى تكوين الحقيقة وزيادتها بناء على قيم محددة، وهي حقيقة تمتزج من خلال نظام القيم مع النظام الاجتماعي، وتتأثر بمستوى ثقافة المجتمع وتراث الأمة وحاضرها الثقافي"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص23)، الهوية: "مقدار ما يحققه الفرد من وعي بالذات والتفرد والاستقلالية، وأنه ذو كيان متميز عن الآخرين، والإحساس بالتكامل الداخلي والتماثل والاستمرارية عبر الزمن، والتمسك بالمثاليات والقيم السائدة في ثقافته"(عبد الرحمن محمد السيد، 1998، ص400).

إن معظم التعاريف أعلاه تشير أن الهوية مرتبطة بإحساس الفرد أو الجماعة بالتفرد بخصائص نفسية وكذا ثقافية اجتماعية تساهم في تعزيز انتمائه الهوياتي لقيم وثقافة معينة، وفي علاقة مفهوم الهوية بالشخصية فهي علاقة تكاملية، إن شئنا القول تفاعلية على اعتبار أن الشخصية مظهر وسمة من سمات الهوية، وبهذا المعنى فالهوية أكثر شمولا حيث تضم الشخصية كعنصر من عناصرها.

2.مفهوم الانتماء: وبما أن مفهوم الهوية مرتبط بمفهوم "الانتماء" لابد أن نعرج عليه بدون تفصيل، " فالانتماء هو الالتزام بوعي الارتباط برحاب أرض، فهو حاجة أساسية في أعماق الفرد وضغط ملح على الإنسان، ويتضمن ديناميات نشطة ومتشابكة، ويتضمن شعور الفرد بكونه جزءا من مجموعة أوسع (أسرة، قبيلة، ملة، حزب، أمة، قومية، جنسية)، فالانتماء يعني الارتباط الوثيق بالشيء موضوع الانتماء سواء كان هذا الارتباط بجماعة صغيرة أو كبيرة"(عبد الكافي إسماعيل، 2001، ص17).

3.مفهوم المجال: نجد معجم لالاند الفلسفي يعرف المجال بكونه "إن المجال شيء يتغير، يختلف، يتقطع، ينقسم، يتمدد، لكن رغم كل ذلك يملك "هوية" وشخصية، وقابل للمحلية والتعريف تبعا لخصائصه كتراب كإقليم وتاريخ وإيقاع، "ويضيف مجال "ليس شيئا وليس إحساسا، ولكنه إنتاج وبناء ذهني: مثال التجريد ثم يضيف: إنه "بالنسبة لعلماء النفس لا يوجد سوى مجال واحد هو الذي ندركه واقعيا وهو المجال البصري.

"المجال جزء من سطح الأرض، وهذا يعني أنه يشكل مجموع النقط والخطوط المنظمة على شكل امتداد هندسي مكون من شبكات ووحدات وحقول، ويمكن أن يكون هو الديكور أو المشهد الذي تلعب فيه مسرحيات التاريخ "(بوجروف سعيد، 2012، ص40).

يتضح من خلال التعريفات أعلاه أن المجال بالإضافة إلى عناصره الجغرافية سواء الطبيعية منها والوظيفية، فهو يتشكل من عناصر خفية أخرى كالسلطة والرمز ففيه تتقاطع أو تنفصل الأشكال الثقافية من عادات وتقاليد ونمط حياة، وبهذا يصبح المجال ممتلكا لشخصية على اعتبار أن كافة الممارسات والعلاقات الاجتماعية تتم في مجال معين والذي يعكس تصورات وقيم المجتمع، في تفاعل مستمر بين الاثنين المجال/ المجتمع.

رابعا. الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع:

ميزنا في عرض موضوعنا عن بقية الإشكالات التي تناولت الموضوع من خلال عرض مجموعة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الذي تناولناه:

الحاحي رشيد(2010)، الجهوية والحكم الداتي: سؤال الثقافي والرهان التنموي، وجهة نظر(الحاحي رشيد، 2010، ص58-61): جاء موضوع المقالة في سياق النقاش الدائر حول الجهوية الموسعة وأهمية المعيار الثقافي في تدبير المجال الترابي الجهوي، حيث طرح الكاتب سؤالا مركزيا كالتالي – هل سيبقى نقاش الجهوية وتدبير المجال الترابي مقصورا على الإجراء القانوني والإداري، أم أنه سيستحضر الأبعاد والعوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية؟ وهدفت المقالة تسليط الضوء على الجهوية بالمغرب، وفقا للجهوية والفدرالية والحكم الذاتي والكشف عن أهم اختلالات السياسة الترابية بالمغرب.

واعتبر المقاربة القانونية المحكومة بالحس التقني والهاجس السياسي والتي تتجاهل الإطار الاجتماعي والثقافي تحكم على نفسها بالضعف المؤسسي مادامت تفرض نفسها كإجراء فوقي، لأن التراب لا يتحدد بالمفهوم الجغرافي ولا بالمعطى السكاني أكثر منه بمجال بشري تاريخي تتوجب تنميته، وهو ما اعتمدته عدة دول أوروبية الأمر الذي كانت له نتائج إيجابية وذلك من خلال الجهوية والفدرالية والحكم الذاتي، فالدول الديمقراطية التي وصلت لمستوى تنظيمات

فيدرالية أو جماعات مستقلة كانت تغديها أبعاد ثقافية وتاريخية بارزة كان لها امتداد اجتماعي وسياسي أثر بشكل إيجابي في صيرورة التنمية، كما قدم الكاتب الفرق بين الدولة الفيدرالية ودولة الجهات والحكم الذاتي والجهوية المتقدمة، حيث قدم مثالا بإسبانيا(تباين اقتصادي ولغوي)، وبلجيكا رسمية اللغات الثلاث (الفلامنية، الألمانية، الفرنسية)، والتي أقرت بالهويات الجهوية.

أما اختلالات السياسة الترابية بالمغرب تتمثل في تناقض بين الخطاب الرسمي الراغب في اعتماد نظام لا مركزي وبين الإجراء الواقعي والتصريف القانوني لهذا الخطاب، حيث يطغى الهاجس السياسي في قانون تنظيم الجهات، فتقرير الخمسينية بين أن الهاجس الأمني هو أساس تدبير التراب الوطني والسياسة المجالية.

أقضاض محمد(1997)، ثقافة الجهوية والجهة، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية(أقضاض محمد، 1997، ص9-17): يتمثل موضوع المقال في ثقافة الجهوية والجهة بالمغرب عبر التاريخ، وإلى أي حد يمكن الحديث عن ثقافة جهوية بالمغرب، ومن النتائج التي توصل إليها هو أن تكون ثقافة جهوية بالمغرب ابتدأ من سنة 1971 على اعتبار أن الجهوية وسيلة ناجعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما اعتبر الكاتب أن الحصيلة صفر لثقافة الجهوية بالمغرب لضعف الوعي بأهمية الجهة، لأن مخططات التنمية بقيت حبيسة الأجهزة الأمنية الموروثة عن الاستعمار.

كما أن تجربة المجالس المنتخبة لم تساهم في بلورة ذهنية جهوية عند ممثلي السكان، إلا أن الثقافة الراهنة للجهوية جعلت الكثير من المسئولين مقتنعين بتصور ثقافي يوجه التجربة الجهوية القادمة تحت إرغام التحولات الوطنية والدولية، فهي ثقافة فرضت نفسها بحيث استنفدت المركزية كل إمكاناتها، فالجهوية بهذا المعنى إطار لممارسة الديمقراطية وتحقيق التنمية.

أما الثقافي في قوانين الجهة لم يعطى له أي اهتمام في تحديد الجهات وتوزيع مجالاتها من خلال التجارب الجهوية السابقة، حيث ركز على المعيار التنموي الاقتصادي والجغرافي السكاني ولم يستفد من التجارب السابقة التي أغفلت وأهملت البعد الثقافي وكان مصيرها الفشل وعمقت الفوارق الجهوية داخل الجهة الواحدة، فأهم التجارب الناجحة اعتمدت المعيار الثقافي كالدستور الإسباني، فالتقسيم الجديد يحتاج إلى ضرورة بعث الشخصية بتقاليدها وعاداتها ودهنياتها وطرق تواصلها لإعادة خلق الثقة بين الفرد والجماعة التي تمر أساسا من الجهة.

خلص الكاتب إلى أن الثقافة أداة ضرورية في التنمية وتغيير الدهنيات، وهي عنصر أساسي في الحياة اليومية عند الإنسان المعاصر، وهو الذي لا يلقى اهتماما في واقعنا تحت عنف غياب البنيات التحتية وأدوات إنتاجها في أغلب الجهات.

بنيس سعيد(2010)، التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المغرب: رهانات الهوية الوطنية وتحدي الجهوية الموسعة، الموقع الإلكتروني هسبريس(بنيس سعيد، 2010، ص21): جاء المقال في إطار الخطاب الملكي سنة 2010 حول ركائز الجهوية الموسعة، حيث طرح إشكالا مركزيا يتمثل في ما هو موقع المكون الثقافي في مشروع الجهوية الموسعة؟، وشكل كل من مفهومي التعدد اللغوي، والتنوع الثقافي، الركائز الأساسية للموضوع فالأول يضم جانبين اللغة العربية واللغة الأمازيغية وما يتضمنه كل منهما من لهجات، أما الجانب الثاني فيه تفاعل لغات

الوطنية باللغات الأجنبية، أما مفهوم التنوع الثقافي يرتبط بعمق كيفي للظاهرة الثقافية الواحدة على اعتبار أن التنوع يتصل بالتحقيق والكنه لا بالعدد.

تتمثل أهمية المكون الثقافي في الجهوية بالمغرب من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي الجهوية الموسعة، والتنوع الثقافي، بمقارنتها بالجهوية في إسبانيا.

ومن النتائج التي توصل إليها صاحب المقال بعد استقرائه لواقع الثقافة الجهوية بإسبانيا التي أسست مؤسسات ومعاهد ودساتير(الأكاديمية الكاليسية، دستور1978، تشريع 1980)، لنشر الثقافة الإسبانية ودعمها وعيا منها أن الثقافة هي أساس التطور، حيث سمحت للجهات أن تؤسس وسائل إعلامها العمومي بلغة خاصة بكل جهة، ومن خلال استقراء السياسة الثقافية في إسبانيا اقترح صاحب المقال في المغرب جهة مستقلة في شقها الثقافي فيما يخص الأقاليم الصحراوية، لتشجيع ودعم الهوية الثقافية واللغوية الصحراوية المغربية.

أما فيما يخص الجهوية الموسعة والتعدد اللغوي الذي صنفه إلى تعدد لغوي في تدبير اليومي (استعمال مجتمعي)، وصنف التدبير المؤسساتي(السياسة والمؤسسات الحكومية)، الذي يستلزم آليتين الأولى تدبير من داخل اللغة، والثانية تدبير تعايش بين اللغات، كما يرتكز هذا التدبير على مبدأ الترابية حيث تعتبر جهة سوس مثلا ترابا للغة الأمازيغية يتوجب على كل مواطن أن يتقن الأمازيغية للاندماج في هذا المجال، وكذا أن تقبل الجهة ترخيص للأسماء الأمازيغية فوق ترابها.

وكخلاصة اعتبر الكاتب أن نهج الجهوية يمكن أن يشكل نموذجا لجهات ذات حدود هوياتية ولغوية وثقافية، أي أن للجهة شخصيتها التي تميزها عن باقي الجهات.

عصيد أحمد(2010)، الأسس الثقافية للجهوية الموسعة، مجلة نوافذ(الأسعد محمد، 2000، ص17-33): تعالج المقالة موضوع تكون الشخصية المجالية لإقليم أسفي، مبنية على افتراض: كلما تفاعلت عناصر الشخصية المجالية الأصالة الثقافية في إطار إيكولوجي محدد ساعدت على تقوية إحساس السكان بالانتماء الإقليمي، وهدف الباحث من خلالها إبراز تكون الشخصية المجالية بناءا على معايير جغرافية وهي المراكز والحركيات والامتداد الترابي، إضافة إلى اهتمامه بالجانب التكويني للمعايير الجغرافية عبر فترات تاريخية (حقبة ماقبل تاريخية، والقديمة، والعصر الوسيط، والفترة الحديثة والمعاصرة).

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن إقليم آسفي عرف تنظيمات مجالية متنوعة: متجانسة، إستراتيجية، لامركزية، عبر فترات مختلفة ما قبل تاريخية وقديمة وحديثة، ومعاصرة.

إقليم أسفي ما قبل التاريخ تميز بظهور الإنسان إيغود، واكتشاف أول مركز جغرافي بالإقليم (مغارة إيغود) وظهور ثلاث مراكز ميناء مسوكراس (أسفي)، ورأس سوليوس وجرف اليهودي، و في العصر الوسيط ارتكز التنظيم المجالي لأسفي على مراكز دينية وتجارية، وتجدر الإسلام بالمنطقة الذي تزامن مع ازدهار الرواج التجاري لميناء أسفي، واستقرار مجموعة من القبائل، وفي العصر الحديث عرف إقليم أسفي الاحتلال البرتغالي، واستقرار قبائل ذوي حسان.

وخلص الباحث أن الشخصية المجالية لإقليم أسفي تتميز بالتنوع الثقافي(قبائل عبدة واحمر)، ووحدة إيكولوجية مركبة (كثبان رملية متصلبة، سهل منبسط في الوسط، تلال في الجنوب،

هضاب في الشرق، ساحل المحيط الأطلنتي)، كما ساهمت المركزية التاريخية المستمرة لإقليم أسفي في رفع درجة تماسك عناصر الشخصية المجالية.

الوعي والهوية الجهوية، Conscience et identité Régionales (Claval Paul, 1995, P137-159): يدرس هذا الفصل من الكتاب إشكالية إدراك الإنسان للمجال منذ مرحلة الطفولة، وكيف تساهم مجموعة من المؤسسات في بناء هذا الإدراك، ومن أهم النتائج التي توصل إليها صاحب الكتاب إلى أن الإنسان يكتشف المجال حسب تنقلاته كالطفل الذي يميز بين القرية بـ(مزارع، حطب) والمدينة بـ(الأزقة، التحضر).

فالإنسان يدرك المجال وفق رواسب قديمة لمجالات تاريخية في الذاكرة، فالمجال بهذا المعنى يوحد بين الأشخاص وبنفس القيم والأحاسيس، فالتربية والثقافة يساهمان في بناء تمثلات حول المجال من خلال مؤسسات الأسرة والمدرسة والشارع، كما أن اللغة والموسيقى(الأغاني الشعبية) وأسماء الأمكنة كلها عناصر تعبر عن الخصوصية المحلية.

وخلص الكاتب إلى ضرورة اتخاذ المقوم الثقافي كمعيار أساسي في التقاطيع الجهوية لكي يضمن الإنسان العيش في مجال يضمن فيه الإحساس بالانتماء للمجال.

اجتمعت معظم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بالإشكال الثقافي في الجهوية كآلية للتنمية في كون الشخصية وبلورة الإحساس بالانتماء الهوياتي للمجال ينبني على امتزاج بين عناصر ثقافية بحمولتها التاريخية والتي تضم التنوع التراثي برد الاعتبار للرموز المحلية وكذا مراعاة التعدد اللغوي، وعناصر مجالية طبيعية (مناخ، الموقع الجغرافي...) والتي تمثل عناصر الوجود المحلي التي يتوجب دمجها وجعلها أساسا للتقسيم الجهوي الناجع لتحقيق تنمية جهوية.

المحور الثاني. المجال المدروس جهة كلميم وادنون تنوع قبلي وتفرد طبيعي

أولا. الموقع الجغرافي:

خريطة رقم 01: تمثل الموقع الجغرافي لجهة كلميم وادنون.

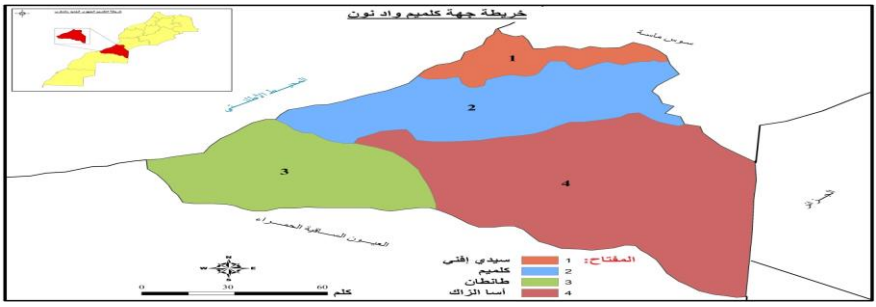

عمل شخصي بالاعتماد على مصدر إحصائي التقسيم الجهوي الجديد

وقع اختيارنا لتناول موضوع المعايير الثقافية للجهوية على جهة كلميم السمارة التي تعد جزءا لا يتجزأ من الأقاليم الجنوبية بحكم موقعهـــا الجغرافي، بخط الطول 11 درجة و4 وخط العرض 28 درجة و59 (إقليم كلميم)، حيث تحدها من الجنوب جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء والحدود الموريتانية، ومن الشمال جهة سوس ماسة درعة، وشرقا بالحدود الجزائر، وغربا بالمحيط الأطلنتي وجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء(مديرية إعداد التراب، 2000، ص5).

ثانيا. التركيبة القبلية والثقافية لبلاد تكنة:

إن المورفولوجية القبلية التي تميز جهة كلميم السمارة ومنطقة وادنون بشكل خاص تتمثل في قبائل تكنة التي تشكل اتحادية أو كونفدرالية كبرى، تنتظم في شكل لفين كبيرين متعارضين ومتكاملين في نفس الآن هما: 'أيت الجمل' و'أيت بلا' المعروفة باسم 'أيت عثمان'، فهذه القبائل لا تنتمي إلى جد مشترك كما أنها مزيج قبلي متعدد الأصول، وحتمية التوازنات فرضت عليها الانخراط فيها حسب المتطلبات الاقتصادية والسياسية لكل واحدة منها، فالقبيلة التكنية هي عبارة عن وحدات مجزأة يتعايش فيها الرحل والمستقرين، والعرب مع الأمازيغ.

عاش اللفان المكونان لإتحادية تكنة (أيت الجمل، أيت بلا) مواجهات مستمرة للتنافس حول المجالات الرعوية، وإتاوات القوافل التجارية، كما قد يسجل إنتقال قبائل معينة من حلف لآخر كشكل من أشكال رفض لهيمنة بعض القبائل وسطوها(مدون عبد الكريم، 2011، ص81). مثلا كانت " قبيلة أيتوسى تنتمي للف "أيت الجمل" نهاية القرن التاسع عشر، وهاهي الآن انتقلت للف "أيت عثمان" إثر نزاع مع أيت الحسن بالتحديد مع "يكوت" التابعة لها، كما غادرت أيت موسى أوعلي "أيت الجمل" والتحقت "بأيت عثمان"(مونتاي فانسان، 2013، ص34).

خطاطة رقم 02: شجرة إتحادية تكنة فهي تتوزع كالآتي:

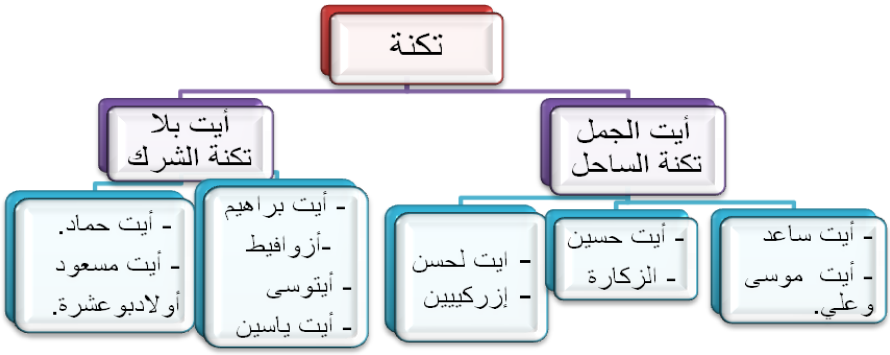

بالرغم من توفر هذه القبائل على أمكنة محددة، لكنها لم تكن تعمر مكان تواجدها العادي الحالي، إضافة إلى تنوع الأصول من داخل القبيلة نفسها، وتميز قبائل تكنة مسألة النزوع التاريخي للتجارة.

كما أن قبائل تكنة تعرف تنوعا كبيرا في الأصول، حيث لا يمكن أن نتحدث فيها عن أصل عربي خالص أو بربري خالص الأمر الذي أكدته الروايات والمدونات المحلية، فهي تشتمل على ناطقين بالأمازيغية وناطقين بالحسانية، مستقرين ورحل في نفس الآن، ويغلب الظن حسب مصطفى النعيمي أننا بصدد قبائل أمازيغية تعربت بشكل متفاوت، لكن لا الصفات البدنية ولا نمط العيش ولا اللغة يمكن أن تخلق تمييزا بين الأمازيغ والأعراب، كما أن الاستعمال اللغوي لا يدل وحده على الانتماء إلى إحدى اللفين، فإننا نجد تقسيم الماء أو الأحواض بمفردات أمازيغية حتى لدى الناطقين بالحسانية، لكن لا يمكن الجزم بأن الناطقين بالأمازيغية ليسوا بالضرورة أمازيغ حيث تبقى دراسة النظام الاجتماعي والعادات والتقاليد وحدها القادرة على تحديد الأصول العرقية

بدقة حسب النعيمي. في حين 'نجد للاروبيل' يعتبر اللفين هم ورثة مجموعتين إثنين، الأولى بربرية (أيت عثمان) والأخرى من عرب معقل (أيت جمل)(مونتاي فانسان، 2013، ص33).

المحور الثالث. اللغة والقبيلة والتقطيع الترابي والوعي بالانتماء للمجال

أولا. التعدد اللغوي والإحساس بالانتماء:

حاولنا من خلال هذا الجزء من البحث معرفة مدى التنوع اللغوي وتعبيره عن الهوية بالمنطقة، حيث توصلنا إلى أن اللغة التي يتقنها المبحوثين هي الأمازيغية بـ 36.2% متبوعة بالدارجة العربية 34.7%.

في حين لا يتقن الحسانية سوى 29.2% من المبحوثين، بالرغم من انتماء المبحوثين في المجال المدروس إلى بعض القبائل الصحراوية لكنهم لم يستطيعوا إتقان الحسانية بسبب التنوع والتمازج الثقافي الذي يعرفه المجال المدروس، الأمر الذي تظهره نتائج السؤال الثاني بشكل جلي 44.2% من المبحوثين يتحدثون الدارجة العربية في معظم الأوقات، والحسانية في بعض الأحيان بنسبة لا تتجاوز 25%، واللغة الأكثر استعمالا هي الدارجة ، كما أن اللغة العربية هي الأكثر تكرارا كأكثر لغة صالحة لتدبير الشأن المحلي، من هنا يتبين لنا ضرورة وأهمية إدراج اللغة أو اللهجة المحلية سواء الأمازيغية أو الحسانية في برامج تعليمية وقنوات تلفزية جهوية لأن طغيان الدارجة على عدة مستويات جعل من سكان المنطقة يعيشون استلابا هوياتيا على مستوى اللغة المتداولة واقعيا بالرغم من أن الدارجة لا تعبر عن الهوية المحلية كما هو مبين في المبيان أسفله.

مبيان (03): اللغة التي يجيد المبحوثين التحدث بها.

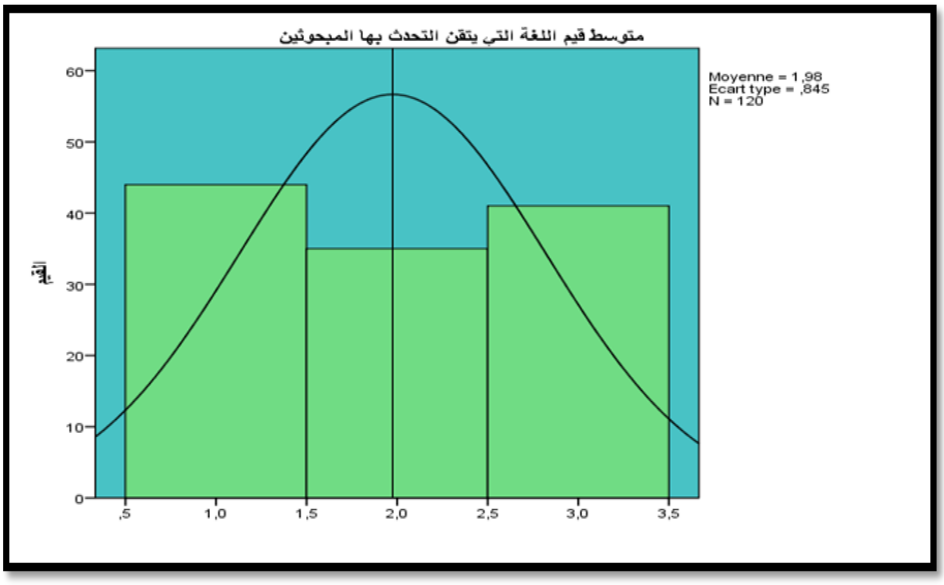

المصدر: بيانات البحث الميداني

إلا أن اللغة الحسانية تبقى المعبر الأول عن هوية المبحوثين ب 35.8%، والأمازيغية في رتبة متأخرة ب 30.8%.و بالنسبة للغة المناسبة لتدبير الشأن المحلي استأثرت اللغة العربية بـ

46.7% كأكبر نسبة متبوعة بالحسانية والأمازيغية والدارجة العربية بنسب لا تتجاوز 17% في حين لم تحض اللغة الفرنسية سوى ب 4.2% من مجموع اختيارات المبحوثين مما يعبر عن ارتباط ساكنة المنطقة بهويتهم العربية والأمازيغية بالنسبة لواحات تغجيجت وأباينو وفاصك، ورفضهم لأي من مكونات الهوية الغربية المختلفة المتمثلة في اللغة الفرنسية.

مبيان (04): اللغة المعبرة عن الهوية أكثر

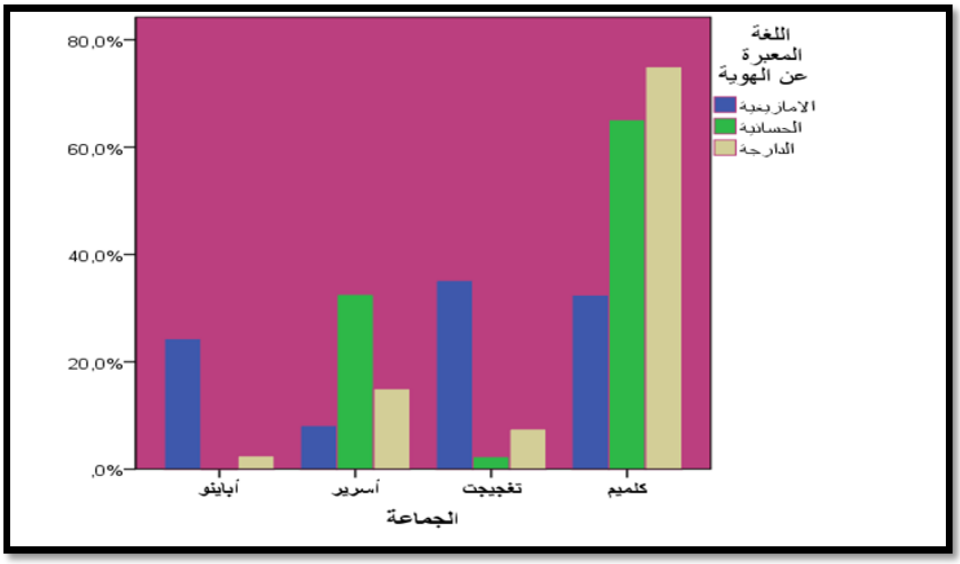

المصدر: بيانات البحث الميداني

بالرغم من الإهمال المؤسساتي للغات المحلية فإننا نجد الدستور في الفصل 5 يؤكد على ترسيخ مكانة اللغة العربية كلغة رسمية والتنصيص على وسائل النهوض بها، تكريس الأمة المغربية لوحدتها على التنوع المستمد من روافدها التي رسخت هويتها العربية والأمازيغية والحسانية والصحراوية -الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، وكذا تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار من أجل التفاهم بين مختلف الحضارات الإنسانية. كما تم ترسيخ مكانة اللغة العربية كلغة رسمية والتنصيص على وسائل النهوض بها، الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، مع الإحالة على قانون تنظيمي يحدد كيفيات إدماجها في التعليم وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة(وزارة العدل، 2011، ص16).

ثانيا. التنوع القبلي والإحساس بالانتماء للمجال:

توضح النتائج الأولية التي توصلنا بها إلى أن 75% من المبحوثين لهم انتماء قبلي، في مقابل 25% بدون انتماء قبلي وهذا راجع إلى أن المجتمع المبحوث مجتمع قبلي، فمعظم الذين لا ينتمون إلى قبيلة معينة من الوافدين على المنطقة من باقي جهات، مع رصد لبعض الانتماءات القبلية لمبحوثين من جهة دكالة عبدة، لكن تبقى خارج قبائل ثكنة وادنون.

جدول (05): توزيع القبائل حسب الانتماء المجالي

القبائل	الجماعات			
	كلميم	تغجيجت	أسرير	أباينو
أيت براهيم	1	14	0	1
أيت مسعود	5	0	23	0
أولادجرار واخرون	24	0	0	0
أيت زكري	3	0	0	0
أيت بعمران	7	0	0	4
أيتوسى	8	0	0	0
بدون انتماء قبلي	22	3	0	5
المجموع	70	17	23	10

المصدر: بيانات البحث الميداني

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن القبائل المشكلة للمجال هي أيت مسعود بأكبر نسبة 23.3%، في حين نجد تكرار ضعيف لمجموعة من القبائل وصلت نسبتهم 20% ومعظمهم في كلميم كأهل الشيخ ماء العينين، وركيبات أهل داوود، أولاد ابن السبع، أولاد بوعشرة أيت الحسن، ولآد تيدرارين، وأولاد فنان بواد زم، ورعاء العونات، وادوبلال وعبده بأسفي و 13.3% أيت ابراهيم، وأيت بعمران 9.2% وأيتوسى 6.7% وأيت زكري 2.5%.

فالملاحظ أن المجال القروي المدروس لا يعرف تنوعا قبليا لأن كل قبيلة تتوفر على مجال وحيز جغرافي خاص بها، خلافا للمجال الحضري الذي يعرف تنوعا قبليا كما هو الشأن لكلميم.

إلا أن المعرفة بالتشكيلة القبلية تبقى ضعيفة حيث نجد بأن 73.3% ليست لهم معرفة بمستويات التنظيم القبلي: (القبيلة–الفضة–العرش–الخيمة أو الأسرة)، على إعتبار أن المجال شهد تغيرات ساهمت في ضعف الارتباط والمعرفة القبلية، أما مستويات التنظيم القبلي المعروفة من طرف المبحوثين تبقى ضعيفة قبيلة أزوافيط/أيت الخنوس كأكبر نسبة ب 11.7% متبوعة ب قبيلة أيت ابراهيم/أيت النص تكنه ب 4.2% في حين لم تتجاوز القبائل الأخرى 0.8%.

ثالثا. التقطيع الترابي و الوعي بالانتماء للمجال:

بناءً على المعطيات المحصل عليها توصلنا إلى أن 67.5% من المبحوثين لم يسبق إشراكهم في تدبير الشأن المحلي، و27.5% فقط من أشركوا، وأغلبهم من جمعيات المجتمع المدني وإداريين. أما بالنسبة لاستشارة المبحوثين في التقسيم الترابي الجهوي 92% لم تتم استشارتهم مما يوضح ضعف إشراك العنصر البشري وتبقى مقاربة التدبير الفوقي هي الطاغية، في حين نجد 5.8% فقط من استشاروا في الأمر.

مبيان (06): استشارة المبحوثين في التقسيم الترابي

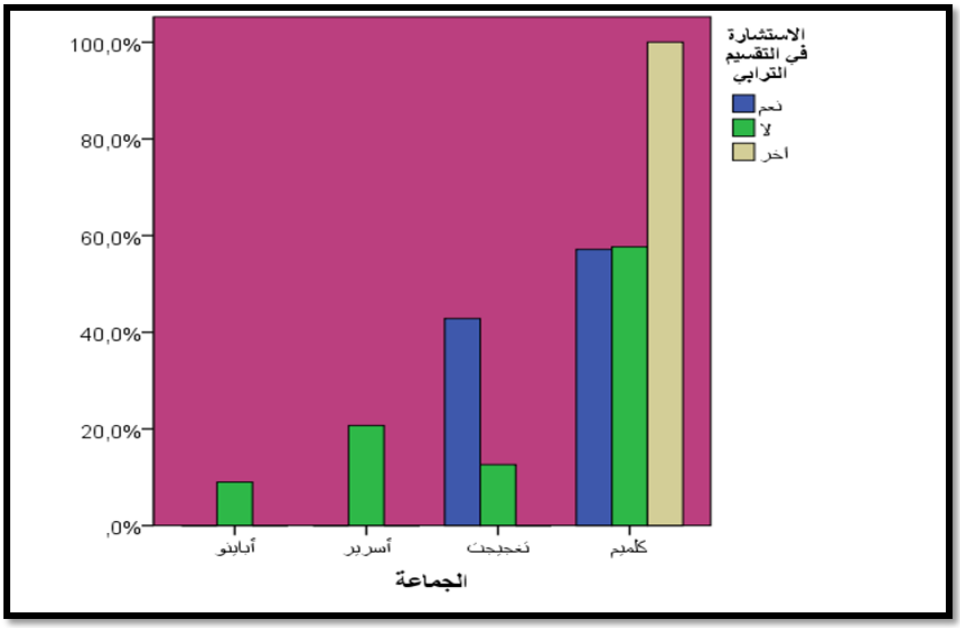

المصدر: بيانات البحث الميداني

من خلال سؤال آخر متعلق بمدى خدمة التقطيعات الترابية القديمة للخصوصية الثقافية بالمجال توصلنا إلى أن 60% من المبحوثين أجابوا بالنفي، أي أن التقاطيع الترابية التي عرفها المجال لم تتناسب وخصوصيته الثقافية و20% منهم أقروا بخدمتها للخصوصية المحلية، في حين 15% من المبحوثين أجابوا باختيارات أخرى لكنهم لم يحددوها، وتبقى 5% منهم لم يقدموا أي جواب.

كما قام 33 مبحوث بتعليل أجوبتهم بالنسبة لعدم خدمة التقطيع الترابية للخصوصية المحلية كانت لاعتبارات كخلق صراعات قبلية بعدم أخذ المجال الترابي بعين الاعتبار، ولم تشرك الساكنة فيه كما أنها لم تعتمد دراسات علمية قبل إجراءه، فهي حسبهم لم تنتج أي تغيير وفشلت في مشروع التنمية لأن التقاطيع الترابية كانت لها أهداف سياسية أكثر منها اجتماعية وثقافية تنموية.

أما الذين أكدوا على خدمة التقطيعات الترابية للخصوصية الثقافية بالمجال يروا أن الجهة ضمت مناطق لها عادات متشابهة، كما أنها حافظت على استمرار الثقافة الوادنونية، بالإضافة إلى أنها ذات مصداقية وواقعية.

أما بخصوص الجزء المتعلق بالتقطيعات الجهوية الجديدة والتي همت فصل إقليم السمارة عن الجهة ومدى خدمته للخصوصية الثقافية بالمجال توصلنا إلى أن 63% من المبحوثين يرون أن فصل إقليم السمارة عن جهة كلميم السمارة لن يخدم الخصوصية الثقافية والتاريخية بالجهة، على اعتبار الإمتداد والترابط القبلي والإنتماء إلى نفس اللف القبلي، إضافة إلى القرب الجغرافي بين

إقليمي السمارة وكلميم، فهذا التقسيم حسب المبحوثين خاضع لأجندة سياسية لحل مشكل الصحراء لا غير.

مبيان (07): فصل إقليم السمارة عن الجهة والخصوصية الثقافية

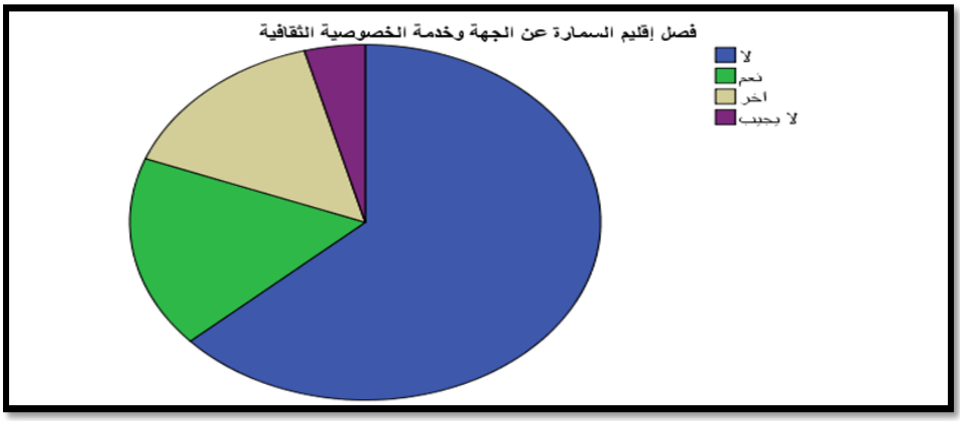

المصدر: بيانات البحث الميداني

في حين نجد 17.5% من المبحوثين من يؤيد الفصل على اعتبار أن السمارة تشكل عبئ على إقليم كلميم حسب أحد المبحوثين، 15% اختاروا أجوبة أخرى لم يقوموا بتحديدها، و 4.2% منهم لم يقدموا أية إجابة عن السؤال.

التقطيعات الترابية القديمة والجديدة لم تخدم ولم تحترم الخصوصية الثقافية للمجال المدروس، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم السمارة الذي تم فصله عن جهة كلميم السمارة في التقسيم الجهوي المرتقب، والذي لم يراعي الارتباط القبلي والثقافي التاريخي بين أقاليم الجهة، ولم يشرك الساكنة المحلية، غالبية المبحوثين أقروا بعدم إشراكهم في تدبير الشأن المحلي، فالتقطيع خدم أجندات سياسية حسب المبحوثين، ولقي الأمر مصداقيته فيما ورد في التقرير الموضوعاتي لإعداد مشروع الجهوية، المتمثل في كون "فإن الاختلافات ذات الطابع الأنتروبولوجي السوسيولوجي، وإن كانت فعلية، لا توفر قاعدة لإعداد تقسيم مؤسساتي معين"(اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص163).

مناقشة النتائج وخلاصات البحث:

-اللغة المناسبة لتدبير الشأن المحلي هي اللغة المحلية، بالنسبة للجماعات القروية الحسانية/الأمازيغية، أما الجماعة الحضرية كلميم أكثر تنوعا تضم كل هذه اللغات كما تفضل الدارجة العربية كلغة للتدبير"الخصوصيات(يقصد بها التعدد اللغوي وتنوع المنتجات الطبيعية) لم تكن ثابتة عبر الزمن، بل شكل التطور والتحول- رغم بطئها- قاعدة ميزت مسارها وترسخا، فإننا لن نتطرق إليها"(اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص161)، فالقول السابق يوضح أن المعطى اللغوي لم تولى له الأهمية التي يستحقها كما جاء في تقرير اللجنة الاستشارية الجهوية، بالرغم من تأكيد الساكنة المحلية على أهمية توظيف اللغة المحلية مما يطرح إشكال اللادمقرطة ومركزية القرار التدبيري والتدبير الفوقي للشأن المحلي. ومن أهم المفارقات التي يعرفها المجال

أن اللغة الحسانية أكثر اللغات تعبيرا عن الهوية المحلية، لكن القليل من يجيد التحدث بها ويمكن إرجاع الأمر إلى إهمال عنصر الموروث الحساني بالمنطقة، وعدم إشعاعه بالمستوى المطلوب.

-المجال المدروس عبارة عن مجتمع قبلي، كل جماعة قروية تتكون من قبيلة واحدة لها حيز جغرافي خاص بها، أما الجماعة الحضرية تعرف تنوعا قبليا، " فإن هياكل التنظيم السياسي على نطاق أوسع(كالجماعات القبلية، اللف،الخ) تعتبر بالأحرى استراتيجيات دفاعية فرضها سياق التنافس الحاد والتهديدات المجاورة، لذلك، لايمكن اعتمادها كأرضيات لتكوين وحدات جهوية " (اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص162) إلا أن مشروع الجهوية الجديد أهمل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للقبيلة وقزمها في الدور السياسي، لأن السياسيين يتخوفون من أن تتحول الجهة إلى كيان مغلق بين النعرات القبلية المضادة للوحدة الوطنية، وأغفلوا بأن الخصوصية نوعان الأولى مغلقة والثانية منفتحة غنية ومتفاعلة مع باقي الخصوصيات.

-المجال المدروس يعرف تنوع وغنى طبيعي (واحات، وديان، أحواض مائية، مراعي) إلا أن الإهمال المؤسساتي خصوصا بالجماعات القروية ساهم في تنامي ظاهرة الهجرة بسبب إهمال المقومات والإمكانات الخاصة بالمجال، ويؤكد هذا الإهمال فيما ورد في تقرير اللجنة الإستشارية للجهوية "إلا أن اعتماد التنوع الطبيعي كأساس للتقطيع يعبر عن إرادة وهمية" مشكل المناخ الجاف لم يكن المساهم الأساسي في هجرة الشباب على وجه الخصوص من الواحة إلى المدن، بل ضعف فرص الشغل هو السبب الأول والأخير حسب المبحوثين.

-التقطيعات الترابية القديمة والجديدة لم تخدم ولم تحترم الخصوصية الثقافية للمجال المدروس، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم السمارة الذي تم فصله عن جهة كلميم السمارة في التقسيم الجهوي المرتقب، والذي لم يراعي الارتباط القبلي والثقافي التاريخي بين أقاليم الجهة، ولم يشرك الساكنة المحلية، غالبية المبحوثين أقروا بعدم إشراكهم في تدبير الشأن المحلي، فالتقطيع خدم أجندات سياسية حسب المبحوثين، ولقي الأمر مصداقيته فيما ورد في التقرير الموضوعاتي لإعداد مشروع الجهوية، المتمثل في كون"فإن الاختلافات ذات الطابع الأنتروبولوجي السوسيولوجي، وإن كانت فعلية، لا توفر قاعدة لإعداد تقسيم مؤسساتي معين" (اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011، ص163).

توصيات الدراسة:

-ضرورة الاعتماد على دراسات علمية تهم تاريخ وثقافة المجال من طرف المتدخل السياسي.

-على الفاعل السياسي إشراك المجتمع المدني والساكنة لبلورة استراتيجيات تخدم التنمية المحلية وتحافظ على ثقافة وهوية المجتمع.

-توظيف وسائل الإعلام في تعريف باللغة والثقافة المحلية.

-إدراج اللغة المحلية في المقررات التعليمية محليا وجهويا ووطنيا

قائمة المراجع:

1.الأسعد محمد(2000)، تكون الشخصية المجالية لإقليم آسفي، ورد في تاريخ إقليم أسفي من الحقبة القديمة إلى الفترة المعاصرة، دفاتر دكالة- عبدة رقم1، سلسلة بحوث ودراسات، الدار البيضاء، منشورات مؤسسة دكالة-عبدة للثقافة والتنمية، دار النشر المغربية.

2.أقضاض محمد(1997)، ثقافة الجهوية والجهة، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 4، الرباط، المغرب.
3.بنيس سعيد(2010)، التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المغرب: رهانات الهوية الوطنية وتحدي الجهوية الموسعة، الموقع الإلكتروني هسبريس، الرباط، المغرب.
4.بوجروف سعيد(2012)، الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب؟ المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، المغرب.
5.الحاحي رشيد(2010)، الجهوية والحكم الداتي: سؤال الثقافي والرهان التنموي، وجهة نظر العدد 43، الرباط، المغرب
6.عبد الرحمن محمد السيد(1998)، مقياس موضوعي لرتب الهوية الإيديولوجية والاجتماعية في مرحلتي المراهقة المتأخرة والرشد المبكر، كلية التربية، جامعة الزقازيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
7.عبد الكافي إسماعيل(2001)، التعليم والهوية في العالم المعاصر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات .
8.عصيد أحمد(2010)، الأسس الثقافية للجهوية الموسعة، مجلة نوافد، العدد46/45، المغرب
9.كتورة جورج(2009)، معجم العلوم الإنسانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات أبوظبي.
10.اللجنة الاستشارية الجهوية(2011)، الكتاب الثاني الجوانب المؤسساتية، تقارير موضوعاتية، الرباط، المغرب.
11.مدون عبد الكريم(2011)، البنيات الاجتماعية والاقتصادية بالصحراء، مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب
12.مونتاي فنساي(2013)، تقييدات حول تكنة، مركز الدراسات والأبحات "مشاريع"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب
13.ناعمي مصطفى(1988)، الصحراء من خلال بلاد تكنة تاريخ العلاقات التجارية والسياسية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.
14.وزارة العدل(2011)، دستور المملكة المغربية، مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، ع19، الرباط، المغرب.
16.Claval Paul(1995), Conscience et identité Régionales, Les facteurs de la division et de l'organisation régionales de l'espace, Initiation A la Géographie régionale Nathan Université, Fac. Géographie, France
17.De la chapelle Frédérique(1934), Les tekna du sud Marocain, étude géographique, historique et sociologique, faculté des lettres et des sciences humaines, rabat, Maroc.
18.Lalande André(1988), Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Quadrige, PUF, 6ème éd, France.